

استحقاقات العقد الاجتماعي الجديد في متغيرات البوصلة السياسية رؤية في مهام وخطاب قادة الراي الإعلامي

أ.د. كامل القيم

أستاذ نظريات الاتصال / جامعة بابل / قسم الاعلام

المستخلص

تتناول هذه الورقة العلمية استحقاقات الفترة الانتخابية المقبلة، وتقدم تحليلاً افتراضياً للمشهد السياسي في العراق في ضوء عدة متغيرات، من بينها الحراك الشعبي الراض لسياسات السياسيين، وتصادد وتيرة الفساد، وضبابية الدولة العميقة. ويرى الكاتب أنه يفترض أن يكون هناك حل سلمي وعقلاني لإنهاء الأزمات في البلاد، والخروج من مأزق التنافس والشقاق بين الشارع العراقي والسياسيين الذين أداروا دفة الحكم في البلاد لسنوات طوال أفضت إلى مخرجات فاشلة؛ حيث أنهكت سياستهم الشعب العراقي وأثقلت كاهله. وقد تبنت الورقة مفهوم "العقد الاجتماعي الجديد" الذي يفرض ضرورة تكيف القوى السياسية و/أو تغييرها بما يتوافق مع احتياجات المجتمع العراقي ورفاهيته وتطلعاته. وحددت الدراسة ثلاثة سيناريوهات مستقبلية للوضع خلال الانتخابات، متوقعة ما يمكن أن تؤول إليه أو تنتجه كل من هذه السيناريوهات على المستويين الشعبي والدولي. كما تركز الدراسة على دور قادة الراي الإعلامي، باعتبارهم الشخصيات الرئيسية المؤثرة في إحداث التغيير في وسطهم الاجتماعي. وثمة تغييرات حتمية يجب على السياسيين اتخاذها لتحويل مسار الصراع وتحقيق تغيير داخلي إيجابي، مثل: تبني أيديولوجيا مبتكرة قائمة على إعادة اللحمة نحو نظام سياسي يعمل لمصلحة المجتمع، لا لصالح الأحزاب والأفراد. وفي الختام، تخلص الدراسة إلى جملة من التنبؤات والتوصيات لرسم تصورات التغيير وأدوار القادة النخبويين والإعلام، لكي يضطلع سيناريو العقد الاجتماعي بدوره الوطني، بمشاركة قوى شبابية جديدة ومستقلة تقود البلاد وتنقذها من عاصفة الأزمات المتراكمة.

الكلمات المفتاحية: العقد الاجتماعي الجديد، البوصلة السياسية، قادة الراي الإعلامي، المشهد السياسي العراقي، السيناريوهات المستقبلية.

Implications of the New Social Contract within the Shifting Political Compass: A Vision on the Tasks and Discourse of Media Opinion Leaders

Prof. Dr. Kamil Al-Qayam

Professor of Communication Theories University of Babylon /
Department of Media

Abstract

This scientific paper deals with the merits of the upcoming election period, and a hypothetical analysis of the political scene in Iraq in light of several variables, including the popular movement rejecting the policy of the politicians, the escalation of corruption and the vague and deep state. The writer believes that there must presumably be a peaceful and reasonable solution to end the crises in the country and get out of the dilemma of rivalry and discord between the Iraqi street and the politicians who ruled the country for 71 years, with failed outcomes. Their policy tired and compelled the Iraqi people.

The paper adopted the concept of 'a new social contract' which implies that political forces must be adapted and /or changed according to the Iraqi society's needs, wellbeing and aspirations. The study identified 3 future scenarios for the situation during the elections, expecting what each of these scenarios would or might produce at the popular and international levels. The study also focuses on the role of media leaders' opinions, being considered as the main influential figures to make change in their social milieu. There are compulsory changes to be taken by the politicians to transform the conflict and achieve a positive internal change such as: an innovated ideology that adopts the reunification towards a political system that works for the benefit of society, not for parties and individuals. Finally, the research concludes with a set of predictions and recommendations for the perceptions of change and the roles of intellectual leaders and the media, so that the scenarios of social contract can conduct its national role, with the participation of new and independent youth forces to lead the country and save it from the storming accumulated crises.

Key words: New Social Contract, Political Compass, Media Opinion Leaders, Iraqi Political Scene, Future Scenarios

المقدمة

سأبدأ من الفرضية الصحيحة الاتية: ان الطبقات السياسية الحاكمة في أي مكان او زمان لا تُغير شكلها او عمقها او طبيعة خطابها، الا عندما تَضعف قوتها الدافعة، وتوهن مُحركاتها في ذات السرعة والدقة، بحيث لا تستطيع المحافظة على صورتها في خط الشروع الأول، واذا تراخت أيضا بسبب امتدادها تصبح قوتها بلا اثر ويضعف املها بالبقاء، ومن ثم يجب العمل - من صالح من يحكم - على دعم القوة الدافعة كلما تراخت، وعليها ان تحتضن وتشكر منبع طاقة البقاء والامتداد وهو المجتمع وهمومة وصبره، وان لم يحدث ذلك فان فرضية البقاء السياسي بشكله غير المنظم والعشوائي والمتلون ستكون مؤلمة وغير واقعية في العرف السياسي والوطني .

وإذا ما اردنا مناقشة الواقع المتعدد في العراق في ضوء الفرضية أعلاه فإننا نؤسم المسلمات الواقعية التي كبلتها خرائط التغيير المتوالي الى الاسوأ ، وتكرار الازمات والايوجاع التي اعترت وتعترى النظامين السياسي والاجتماعي للواقع العراقي، وربما كانا هما الشريان الابهر لضعف الانسجة التي ترتبط ببناء دولة قوية مانعة جامعة في متخيلة اجتماعية افتراضية بعد سقوط النظام ، وليس هناك لغزاً او مجهولاً واحداً لا يمكن ان يشير الى ان العملية السياسية في العراق وما نتج عنها تتسم بمقبولية سياسية او حالة طبيعية، سواء اكانت للقوى ذاتها، او لمجتمع نال من الازمات كما ونوعاً مثيراً وهائلاً .

ولعل سياقات بناء الدولة وشهية الأحزاب والتكوينات السياسية وتوافق الاحتلال الأمريكي في نوايا بناء ومنتظم سياسي لنتاج فوضى خلاقة متتالية ومتصاعدة ، لشعب كان سجين اللقمة والكلمة والسلام – في ظل النظام السابق- .ولعل وسائل الاعلام كانت احدى محركات رعاية هذا النمو والتمدد لصناعة طبقة سياسية متوافقة مع الازمات، ومتصالحة مع مجرياتها بالشكل الذي اوصلنا الى معطيات خطيرة، في مؤشرات وتقارير المنظمات الدولية في جوانب متعدد كالشفافية، والصحة، والتعليم، وخط الفقر، والحريات، وسوق العمل، والفساد... وغيرها كثير واخيراً (مؤشر القلق) (*) الذي احتل فيه العراق البلد الأعلى قلماً بعد ناميبيا وأفغانستان والى الكثير من مؤشرات الخ من مقاييس المجتمعات الانتقالية .

الفترة الانتقالية تلك وان كانت هناك ربيع اقتصادي ونمو واضحاً على مستوى دخل الاسرة العراقية، كما هناك مجال رقمي وانتقادي مفتوح وربما قاس ، الا ان السنوات المتلاحمة اتعبت العراقيين بما يمكن ان يستمرو بتلك الآهات مع تلك الطبقة ، الورقة تبحث باختزال عن ثلاثية هامة وهي (عقد جديد، متغير سياسي ، وخطاب جديد) وسنضيق كل منها بشي من التحليل :

أولاً: ما المتغيرات السياسية :

ازدانت فترة التحول الانتقالي في العراق لغاية الان بكم هائل من المتغيرات – متغيرات حادة – وجوهرية ابتداءً من التصويت على الدستور 2005 مروراً بحالة العنف الطائفي والمناطقية، الى تدني حالة الاستقرار النفسي والعنف الجسدي والكلامي والإعلامي، وأخيراً موجات الانتكاسة الكبرى المتمثلة باستباحة 4 محافظات من قبل تنظيم داعش الارهابي، ومرواً بأزمات ثانوية لكنها مستدامة ونحرت في جسد الصورة الذهنية للعراقي إزاء الطبقة السياسية الحاكمة(كأزمات الكهرباء ، والسيول، والفساد، وتردي الخدمات وعدم وضوح وتسوية ملفات إقليم كردستان، وتناقص مخرجات التعليم والصحة والتخطيط ، وكانت ثلاثية الخطاب السياسي ماثلة في مضمون السلوك النيابي والسياسي والإداري حتى بتالوث (الشيعة – السنة – الكرد) مما وُلد نظاماً سياسياً ثلاثياً قائداً للأخطاء ومشغلاً للازمات، ومدافع عنها في أوقات الذروة، مما انتج نظاماً دائراً غير طليق

(*) بحسب ما ذكرته وسائل الاعلام في نشراتها وتقاريرها الإخبارية بتاريخ 11/12/2020

وغير مُبدع وغير متصالح مع الراي العام ، الذي سأم من مسرحيات الدفاع عن المكّون مقابل الجوع والصبر والقبول بالواقع لأجل السياسة. وتناست الطبقة السياسية ومنظورها ان الأدبيات السياسية تذكر ضمن أولوياتها لنظم الأفكار الانتقالية (الأمن النفسي والاتجاه الايجابي) كإحدى أعمدة الديمقراطية الشاملة للبلدان قيد الاندماج مع حالة الانصياع الى قوة الرأي العام بطرق مشروعة ودستورية، وهذا بمجمله يرتكز على وحدة متكاملة من القوى التي تساعد إمكاناته وتتلخص بالاتي :

- إقرار قوانين وتشريعات حرية التعبير والنشر وتداول المعلومات واستثمارها في البناء الديمقراطي.
- تمجيد الحق العام (سلطة الدولة الممثلة للمصالح العليا للمجتمع).
- الكشف الدوري لشؤون الحكومة وخططها المستقبلية وحجوم الإيرادات والمصروفات، كما عملت به الدولة العراقية منذ تأسيسها.
- دعم المؤسسات الإعلامية دعماً لوجستياً، على مستوى وفرة المعلومات وتصنيفها، والتسهيلات المتعلقة بطبيعة حراك وتعامل الإعلاميين مع المسؤولين ومفاصل الدولة المختلفة.
- دعم المشروعات الخاصة (فردية كانت، ام حكومية ، ام مدنية) بالكشف والتحري عن زلل القرارات المتعلقة بصيانة الدستور والمال العام والعلاقات الخارجية ووحدة العراق .. وغيرها من الملفات المغيبة عن حراك التحليل الإعلامي لندرة المعلومات والبعد الاستراتيجي لقادة المسند السياسي في العراق.
- الوعي الاجتماعي للحقوق الديمقراطية ومنها ضرورة الكشف والشفافية والشجاعة في معالجة الملفات المتعلقة ببناء الدولة دستوريا ،ومنها قيام الانتخابات سواء أكانت النيابية ام المحلية.
- صيانة المجتمع من كل ما من شأنه أن يثير البغضاء والطائفية والعنف والإرهاب والفساد والحمول الفكري... وكل ما يسلط على العاطفة والعقل من رسائل تثير او تمجد ذلك.
- وعي السياسيين لمنظومة العلاقة الجديدة والمتجددة بين عالم الإعلام ومتطلباته الحديثة، وواقع إدارة المجتمع الديمقراطي ، فلزال المسؤول السياسي ينظر الى نفسه نظرة القائد والكاريزمي والمقدس الذي لا يجوز انتقاده او توجيهه، وينظر الى الأخطاء على إنها ممكنة وجائزة في ظل التحول والتجريب السياسي. وسنعالج تلك المفاصل بشيء من التفصيل في محاور تلك الورقة تباعاً.
- والمتغير السياسي الأهم في المعادلة الحديثة هو ما حدث من تناسي وتهميش لقياس (حقوق ومظلومية الراي العام او على الأقل بعض شرائحه وتشمل الأقليات العرقية والدينية والمناطقية) التي كانت تستغيث مراراً على وقع ضغوط الازمات وتنامي متطلبات الفرد العراقي وتباعده (دالة الفوارق الاجتماعية بين طبقة) تتصاعد في الثراء وطبقة تتنازل في الفقر والعوز، في الوقت الذي مضى المعول السياسي في اتون

الاستعراضات والخطابات التي تعوّدها الجمهور العراقي على ان الطبقة السياسية لا ترضى بهذا الحال وتنقده ، لكن الواقع المؤلم لم يرتكز على أي متغيرات تشريعية او مجتمعية تقلل الضرر المتراكم على الافراد، والطبقات التي كانت لها بصيص إشارات للرفض وعدم القبول بهذا الوضع. ومنها (الاحتجاجات اعتباراً من 2011 وأخيراً بانتفاضة تشرين 2019).

ولعل انتفاضة تشرين احدى اهم محركات التغيير والنشاط السياسي في العراق على مر نصف العقد الأخير، لما تضمنته من هيكلية جديدة في معادلة حق المواطنة والتعبير والتغيير على من يحكم او يدير. وهنا لابد من الدقة في منحى توصيف تلك الانتفاضة على المستوى النفسي والاجتماعي والديني على انها كانت حققة ومنظمة ومشروعة للإصلاح ومثير وطني مهم وجميل من نواحي عدة – عدا ما صدر من بعض المحسوبين منها – من حالات العنف التي رفضها الجميع (ففي اية مظاهرة او انتفاضة او ثورة او أي مظهر جماهيري اخر ذي طابع عنفي، يمكن الملاحظة بوضوح ان السلوكية المتبعة ليست متعمدة او مهياة من قبل اغلبية افراد الجمهور المشارك، ولكن يتم اثاره العنف بتحريض نفساني وفيزيائي يستتبع استدعاءً لا ارادياً لسلوكيات محددة يُريدها المخرض ويُحطط لها سلوكية فجائية جارفة، يُغيب عنها التوازن والتعقل لدرجة انتفاء المصلحة العامة للجمهور والفائدة الشخصية للفرد المشارك)(عواد، 2008)، واعتقد ان طبيعة المشاركة الجماهيرية برمزية الساحات والشعارات وحركات الجسد والجموع، وكم ونوع المشاركين أسهمت الى حد كبير في انعطافه حادة في سلم انصياع الطبقة السياسية الى بعض المطالب التي قُرت بها بعد سنوات من التغافل والتناسي.

وعلى وقع تلك الاحتجاجات وظهور أصوات مطلبية جديدة، وفتح ملفات فساد الطاقة وتأكيد الفشل في إرساء بنى تحية جديدة بالأموال التي خصصت كل ذلك يجعل الطبقة والأحزاب والكتل امام واقع وقرار وسلوك خطير، ملزم التغيير وملزم البناء من هرم الشعب لا من هرم مسلمات النظريات يؤمن بها او تضعها منصات للقيادة او الزعامة.

ثانياً: تحولات منصات التأثير الرقمي

في ظل تراكم الخبرات وتساعد الانفتاح على استخدام الفضاء كمجال تنافسي لسريان الرسائل كانت بعض القنوات الإعلامية قد عملت لها مجموعة من المنظومات _ بقصد أو دون قصد _ لرعاية أو تبني مفاهيم أشغلت وتشغل الرأي العام المحلي والدولي ، من ضمنها التهويل والضغط النفسي والتواتر في الضخ الإعلامي، وكان العنف احد الظواهر التي عصفت وتعصف بالعالم من خلال الفعل الحركي الإجرائي^(*)، أم من خلال كلمات ومفاهيم وصف العنف خبرياً أو مقالياً أو صورياً، ويبدو أن وسائل الإعلام بشكل عام اتخذت لها بشكل عام مادة دسمة وميدان جديد لفتح شرك الهيبة والأثر عبر ترويجها لمفاهيم

وسلوكيات العنف. وكانت المجتمعات الانتقالية والتحولية أكثر المجتمعات استهلاكاً وإنتاجاً للمضمون العنفي من خلال وسائل الاتصال والإعلام، هذه الكثافة لم تأتي من فراغ بل إنها في الغالب تتساق مع التحول الجذري لبنية وسائل الإعلام وأهدافها وتمويلها، ومن ثم انتقالها من الممنوع إلى المسموح عبر التحرير الكيفي في أحيان كثيرة، أو طلباً للتميز والشهرة والخروج عن المؤلف، هذا بطبيعة الحال يترك خلفه جملة من الرسائل إرادية أم عن طريق الصدفة، التي من شأنها أن تُغذي العنف بأشكاله المختلفة.

فحينما حصل التغيير السياسي في العراق بعد 2003 كانت وسائل الإعلام مركزية التوجه، وهي إلى حد كبير معتادة بفعل الخوف أو الأثر الرقابية للنظام أن تكن مرتكزة على الأداء الإخباري الذي يرضي أو يحول نشاط السلطة إلى تنمية أو إلى نشاط إيجابي، ولكن في مرحلة العراق الانتقالية (البناء السياسي الجديد) كانت وسائل الإعلام قد سارت بطرق ومسارات أسرع بكثير من السياسة، فهي كما ذكرنا تُريد لنفسها بصمة هامة من المنافسات الأخريات، في ظل عدم وجود ضوابط أو محددات للتغذية المجتمعية المضرة ومنها العنف. وقد ساعدت الأجواء الأمنية المنفلتة والطائفية السياسية والاحتدام العنفي في مناطق بغداد وبعض المدن إلى سحب وسائل الإعلام إلى ذلك الميدان ودخولها بشكل صريح في تغذية ذلك الصراع وإذكاء ثقافة العنف ضد الآخر عبر مجموعة من الآليات في تناول منها:

1. التأكيد الخبيري على أعداد القتل على الهوية وحالات الخطف والتهجير.
2. الإيحاء في المضمون المصور أو المداع على إمكانية الاستباحة المفاجئة لجهات مجهولة مما أربك جميع المكونات.
3. التأكيد على كلمات تؤكد على فتح ملفات مختلفة لا تتناسب مع إشاعة الجو المطمئن لحياة طبيعية آمنة، كملفات، الفساد وتهريب الأسلحة وصناعتها، والمجاميع الخاصة، وضعف الاقتصاد، وتزوير الوثائق.
4. الإيحاء (قصداً أم تلقاءً) بعوامل تشيع ثقافة العنف وتعمل على أن يكون جزء من اعتيادية حياة العراقيين، من خلال تحوير الاتجاهات وتشويرها، وتحفيزها باتجاه سلوكي معين بالكلام أو الرضا أو الحراك عنفاً.

أما علاقة التغذية السياسية العنفية بالرأي العام ففي الغالب يكون وسيطها عوامل عدة منها تصريحات السياسيين وأعمال الاضطراب والشغب والتناحر والبغضاء وكل تلك جسرها المعبد ووسائل الإعلام بأشكالها الأربعة الأساسية، فالباحثون يشيرون على ذلك بالطبيعة المائعة للرأي العام، فهو قوة حقيقية شأنها شأن الريح، له ضغط لا تراه ولكنه ذو ثقل عظيم.

وقد تبلورت مواجهات محتممة بين الكثير من الحكومات وعلى رؤوس دول متعددة منها عريقة الديمقراطية كالولايات المتحدة وإيطاليا وإيسلندا وفرنسا والبرازيل وألمانيا وتونس ومصر.. الخ ، لتجد ان حركات الاحتجاج والرفض الشبكي(الرقمي) اسهل مما تتصورها الحكومات، وقد برز لنا طرفاً ولاعباً إضافياً في تشكيل الراي العام المحلي والدولي باتجاه الضغط والتلاعب بالقرار السياسي.^(*) فقد أشارت الدراسات الميدانية^(**) على ان وسائل الإعلام تتلاعب بمفصل الطرق العنفي في العراق تبعا للسوق السياسي ولبوصلة الحراك الحزبي، ولازلنا نعيش المضمون والخطاب المحتقن عبر وسائل الإعلام .

ثالثا : العقد الاجتماعي الجديد واستحقاقات قادة الراي الإعلامي :

على الرغم من الكثيرين يرجعوا (مصطلح العقد الاجتماعي **Social Contract**) الى النظريات والطروحات التي جاء بها كل الفلاسفة (روسو، لوك، هوبز) بطروحات تميل الى الترميز المتعدد المتقارب، وكانت فكرة العلاقة بين الحاكم والمحكوم او بين السلطة والشعب وعلى الرغم من ان بعض الطروحات تميل الى الاغريق والرومان في اغنائها الا ان بعض كتاب الحضارات أشاروا الى ان حضارات الشرق الأدنى أيضا اهتمت ورسمت العلاقة بين تلك الأقطاب المحورية لقيام الدولة او الإمبراطورية وميكانيزمات إدارة شؤون الدولة .

وبشكل عام واخترنا للفكرة (العقد الاجتماعي او الإرادة العامة) التي يرى فيها روسو (... أن أساس الإرادة العامة بصفة عامة هي المنفعة، ومن ثم ترتبط إرادات الأفراد بمنافعهم التي قد تتعارض فيما بينها في كثير من النقاط، أما الإرادة الكلية العامة فتوضح أن المنفعة بين الجميع واحدة، ومن هنا فهي تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة لا منفعة كل فرد على حدة. وهذه المنفعة العامة هي التي تجعل في الإمكان قيام الدولة. ومعنى هذا أنه إذا لم تنصهر الإرادات الفردية في إرادة واحدة هي الإرادة الكلية العامة استحال أن يقوم المجتمع) (محمد ومحمد، د.ت).

تلك الطروحات وغيرها فلسفية كانت ام تاريخية ربما تميل الى المعتزك السياسي الذي كان سائدا آنذاك في اوربا واتون الحرب البابوية ايضا، لكن فكرة العقد الاجتماعي او (إرادة الحق العام او الإرادة العامة) فكرة انعاش لطرفي الظاهرة(الحاكم والمحكوم) فالطرف الأقوى قد يميل الى التعديل او الى المراجعة في أولويات القوة او التأثير بأدوات ضغط واستمالة مادية ام روحية ام دعائية ومن منظورات برجماتية واقعية مخططة، تلك العلاقة او التجديد تتخذ طروحات وتبشير جديد على مختلف الوجهات والأنظمة كخطوط مسار لانعاش العلاقة السياسية واستمرار تحطيم الصدام او الإطاحة لطرفي العلاقة، والتي ان فشلت تلك الطروحات قد

تؤدي الى (الثورة) او الإطاحة ببعض مسلمات الثوابت، او الحرب الاهلية، فليس صحيحاً - كما زعم البعض - ان الغاء اية حكومة رسمية يعني القضاء على المجتمع، وان الحكومات تتصرف بدافع معاكس وتجعل المجتمع اكثر تقارباً، أي ان كل ذلك الجزء من تنظيمها الذي كرسه لسלטتها يعود اليها ويعمل من خلالها ، فعندما يعود المجتمع نفسه الى الحياة الاجتماعية والمتحضرة بدافع الغريزة والمنافع المتبادلة ... فقد يجد الفرد ما يكفي من مبادي للانتقال الى تغييرات قد يجد من الضروري إدخالها على حكوماته ، الانسان باختصار كائن مجتمعي تواصل يميل الى النظام اكثر منه الى الاضطراب والتلقائية السياسية (تسو وآخرون، 2008).

والتاريخ يمدنا بكم هائل لتهاوي تلك العلاقة التي فشل في الغالب اهل السياسة او من يمسك زمام القوة من الملوك او الاباطرة او الرؤساء معقل بتجديد العقد او الثقة او خارطة مصالحه جديد ، ونرى ان هناك عوامل او استحقاقات خارجية وداخلية في بنية النظام السياسي في العراق وشكل الدولة يؤدي الى الركون او لصياغة (عقد او ميثاق او مبدأ جديد) منها:

- 1- ضغوط ومخاطر خارجية - لدول مجاورة او منافسة، مع دخول تلك المخاطر الى الجسد الجمعي الداخلي والتلاعب به دعائياً ونفسياً (بإثارة الاضطراب او التمرد او التحكم عن بعد).
- 2- المتغيرات الجيوسياسية في جوار الدولة او النظام الذي يؤدي الى تلمس مخاطر اقتصادية او عسكرية او (تمائل القوة والفعل)^(*).
- 3- تصاعد النقمة او الرفض في الأداء الحكومي وتناقص مؤشرات التنمية وضرورات الحياة الطبيعية (كالوارد ، تراجع التعليم ، الصحة ، الفساد ، كذب الطبقة السياسية ، او عدم اهليتها في قيادة بلد ما في ظرف ما).
- 4- انهيار منظومة التوافق او التفاهم في بنية النظام السياسي - ويتمثل في الأنظمة السياسية والدول التي تنطوي على تنوع مذهبي وعرقي وديني. فالمجتمع يميل الى التمرد بالانزعال او الى التوحد ضرباً للطبقة السياسية وفلسفتها في تغذية الافتراق الاجتماعي
- 5- المخاطر الانقلابية ، وغالبا ما يتحسس النظام السياسي من - الغفلة او المفاجأة - من الانقلابات - عسكرية كانت ام انتفاضية - قد يقودها منافسون خارجيون او داخليون
- 6- التصحيح الداخلي - لفكرة بناء الدولة - او الصحوة في فلسفة إدارة النظام، اذا تقوم الطبقات الحاكمة واحزائها: بمراجعة الأداء، وتقييم المدخلات الكلية مع المخرجات على مستويات عدة منها(مقدار الرفاهية - النمو - التعليم والصحة - القوة والمنعة العسكرية، والصورة الذهنية للنظام لدى الراي العام ، وملف الامن الداخلي والخارجي ، ومؤشر المنزل الدولية (**)... الخ).

7- بروز مثيرات - وشهوات سياسية - من الضمير الاجتماعي او الطبقات الاجتماعية المتنورة (قادة الراي الثقافي او الاكاديمي) وتلوح بأفكار جديدة نابضة وأفكار مستحدثة ، تؤدي بالطبقات الحاكمة الى الإفادة منها او تبنيتها او تأييدها لتخرج بخلطة من التصحيح او إعادة شكل وعقد جديد من إدارة الدولة .

8- تكوين رأي عام ضاغظ يلوح بالنفرة والرفض لمسار إدارة الدولة او هيكلها السياسي او التشريعي من خلال نشرات وسائل الاتصال والإعلام او من خلال التظاهرات او الندوات التي تلوح بجمتية التغييرات الإصلاح او تغيير منهج وشكل الحكم القائم .والتصاعد المطرد لجماعات الضغط يشكل عاملاً رديفاً للطاقة الانفعاية، او حتى التخديرية ان تقوم بما اية طبقة سياسية ، وخاصة في إدارات الازمات او تشكيلها او توجيهها ،ولعل من عوامل المتغيرات الحديثة للمجتمعات بسهولة وفورية تكوين وعمل جماعات الضغط ،والتي تكون مراقبة ومستنفرة في اغلب الأحيان تبعاً للعلاقة مع الحكومة (وجماعات الضغط هي جماعات نشطة تستنفر جهودها أوقات الازمات للدفاع عن الفئات التي تعبر عنها - وبما ان ثقافة التواصل ايقنت للجميع - ان لا صدفة في الازمات او المشكلات وخاصة في متعلقات السياسة فان الازمة تستلزم البحث عن (كيش فداء) وجماعات الضغط سوف تثير الجماهير ووسائل الاعلام بغير هوادة للكشف عن المسبب او القائد او المتحكم) لاسيما بعد تمدد أدوار وسائل الاعلام من خلال امداد الناس بقبصص إخبارية حول خبايا السلطة او القادة او المتنفذون (مكاوي، 2005).

رابعا :لماذا عقدا اجتماعيا جديدا :

خراط العملية السياسية في العراق ومستويات إدارة الشؤون العامة على مدى 17 عام الماضية وقعت في إشكالات ومتهات واضحة المعالم، وتراكماً تتجذر تلك الإشكالات وبالأخص الازمات الكبرى، او الظواهر التي تقفز الى سطح العمل السياسي وان تجدد انتخابياً او نخبوياً والجميع يعرف ومتيقن ان مشروع إدارة الدولة بالعدالة الانتقالية، وبمشروع ديمقراطي حر يشوبه لبس كبير وصورة قائمة مقارنة بواقع غدا للعراقيين مر ومحبط ومجهول المعالم. ففي الوقت الذي تسير فيه الطبقة السياسية في(الانتقاء الدستوري) باستحقاقاتها الانتخابية والسير بتحكم مقدرات الدولة، نرى ان الطرف الاخر لديه وفتات وتسؤلات حول متى تنتهي ازمانتنا؟ ولماذا هذا البلد تكبل بالازمات المتلاحقة؟ والتي أدت الى مسرح من الألم والمعاناة والفقر والتمني (لوك وآخرون، 2019).

وعلى الرغم من الدستور كان حلاً رائعاً للمسار الانتقالي وتنظيم الحياة السياسية في العراق الا انه وضع لنا عديد التسؤلات والمشكلات، التي بان ان النصر للمعادلة الدستورية هي الطبقة التي وضعت فقراته، وانتهينا الى مخرجات متعبة وذات بعد(صراعي) اكثر ما هو تناغمي للواقع السياسي والاجتماعي.وعلى وقع

الازمات الكبرى والاشكاليات التي تهرب من حسمها الطبقة السياسية او التي تبدو لنا ولها انها(بؤر المزالق) دستورية كانت ام اتفاقية، لذا نشهد كل فترة عواصف من الجدل حولها وبها ولها، ومن تلك الملمات الكبرى التي تستدي حسماً وطنياً وعقداً سياسياً اجتماعياً شاملاً :

- 1- ملف العدالة الاجتماعية و وصيانة وتوزيع الثروات.
- 2- ملف الوجود الأجنبي والتدخلات الخارجية والإقليمية .
- 3- ملفات إقليم كردستان
- 4- ملفات الفساد الكبرى
- 5- وهناك عقد اجرائية وتشريعية اشابها الضعف والتدوير منها:

أ- الحريات

ب- التنمية والخدمات

ت- تنشيط سوق العمل

ث- عقدة التقاسم والاستحواذ على السلطة

ج- التوافقات السرية بين الأقطاب

ح- أزمات أولويات التشريعات بحسب متطلبات الراي العام والقوى السياسية.

خ- والمرأة والطفولة

د- التحريض والعنف السياسي والإعلامي

ذ- السلاح المنفلت

ر- تحديات الاتصال الرقمي وفوضى استخداماته.

ز- ارتفاع مؤشرات الطلاق والادمان الرقمي والفقر والمخدرات والامراض النفسية.

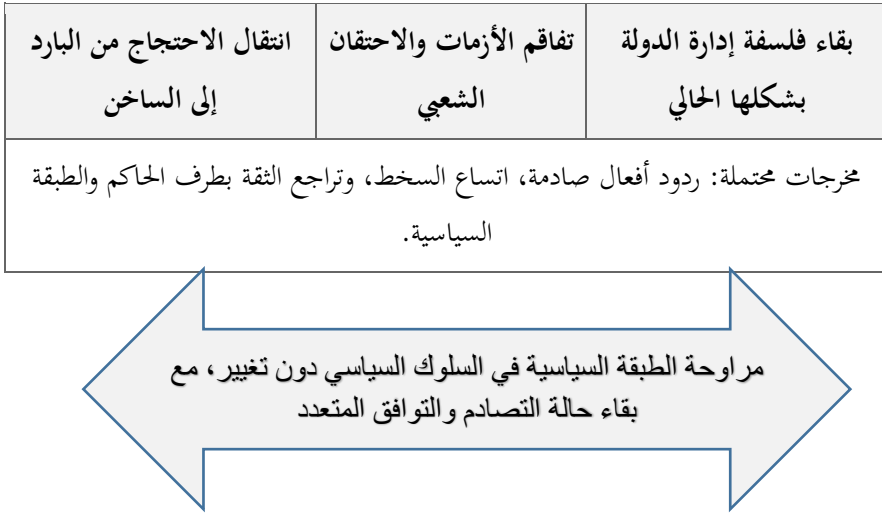
من تلك الفوضى البنوية ونفور التواصل بين العامة والطبقة السياسية نفترض ثلاث سيناريوهات احدهما ضرورة بناء عقد اجتماعي جديد.

السيناريو الافتراضي الأول:

ان الامراض والأزمات المذكورة أعلاه تبقى تتفاقم دون حلول وترحل الى سنوات ويترك متعددة ، مع بقاء(فلسفة إدارة الدولة بشكلها الحالي) دون تحويل او تجديد او انقاذ، ذلك بالطبع يؤدي الى تضخم المزيد من السخط وتنتقل بالرفض من التظاهر البارد، الى (التظاهر الساخن)، ونعني ان الفئات التي ترى ان

تلك القاطرة من الأداء السياسي، تدفع بموجبه مزيداً من الصبر والفاقة والأزمات والتناحر، قد لا تلزم نفسها
بثنائية الطرفين (طرف سياسي مستمر بالأخطاء والتجاهل) واخر ينتظر او يتأمل اصلاح او انهاء لبؤر
مشكلات، صنعها او وجدها الطرف الأول، وتلك إشكالية كبيرة تقع بالأساس على من يمتلك زمام التغيير.
والأرجح والعقلاني هي الكتل السياسية الحاكمة والراسمة لبناء دولة ذات عدل وقوة، مؤسساتية الاتجاه،
عادلة، ذات قرار سيادي، ولها افق متصاعد في بناء دولة حقيقية. بمعنى اخر هنا اذا بقي الأداء السياسي
يُصنع لأجل وجهة كتلوية او مناطقية واستعراض اعلامي مجردة ووصفية لنية بناء دولة بمقياس الشعب
وتطلعاته، ستكون ردود الأفعال ساخنة وصادمة للطرف الأكثر استرخاء وتناسي (طرف الحاكم) أي
الطبقة السياسية وما تمثله .

الشكل (1): تداعيات ومخرجات السيناريو الافتراضي الأول



السيناريو الافتراضي الثاني :

ان تقوم الطبقة السياسية الحالية وقوى التشارك والتوافق السياسي بلمح إصلاحية (يبدأ بتغييرات او
تشريعات او خطاب سياسي ناعم وموعدود) ثم ترجع الى مربع التوافق، وعدم ادراج الازمات الملحة والثانوية
الى سلم الحلول، أي ان تلجا الى الحل (الزمني – العبور الانتخابي) ثم تعود الى فوضى التقاسم والنفرة
والتباغض، هذا أيضا سيؤدي الى مشهد ربما أكثر راديكالية إزاء الكابينة السياسية برمتها في البلد.

الشكل (2): مؤشرات السيناريو الافتراضي الثاني

تأجيل الأزمات الملحة	عودة إلى مربع التوافق	ملمح إصلاحي مؤقت
مخرجات محتملة: عبور انتخابي قصير الأمد، فوضى تقاسم متجددة، ونزوع جماهيري أكثر راديكالية تجاه الكابينة السياسية.		

السيناريو الثالث وهو الأفضل والأكثر لازمة للوضع الجديد:

الانكفاء على مبدأ (العقد الاجتماعي الجديد) وان كان كمبدأ قديم ويميل الى الفلسفة والتعقيد من قبل منظريه، لكن نستطيع ان نتكئ على ابرز ملامحه العامة بعصرنة سياسية، واجتماعية تتناغم مع ارادات عي القوى التي تشترك في حلبة المصير للعراق الموحد او المقسم.

اللاعب المحوري في أساس العقد الجديد انتاج فلسفة حكم جديدة لإدارة الدولة، أساسها اقطاب النظام الديمقراطي الأساسية المتمثلة (بالعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية والرقابة، والمحاسبة، والشفافية، والحكم الرشيد) ولعل من الصعوبة ان تتجه كل القوى المتحكمة بالمعول السياسي للاستجابة لبناء (خط شروع جديد وواضح) لفهم متطلبات الراي العام، حتى يمكن للعقد او للسلوك (الحل) ان يبصر النور وينتج مجتمعاً صحياً ديمقراطياً (يُذيب الذات لصالح الجميع) بحسب نظريات العقد الاجتماعي .

بالطبع ترسيمة الحل (بعقد اجتماعي جديد) يشوبه الكثير من التعقيدات والصعوبات وربما المعرقات خارجية كانت ام داخلية ، لكن لا مفر ولا خلاص بدون هذا التوافق والعقد والتفاهم لتصفير الازمات، وإعادة النظر بكل ما جرى من سلوك وعبور على (مقدرات الحق العام) من قبل المتحكم أولاً، وربما من قبل العامة والذين بشكل او باخر قد اسهموا فيما ما وصل اليه هذا المشهد.

وعلى وفق المفهوم اللفظي (للعقد الاجتماعي) فان فرضية هذا التشكيل يجب ان تنبع من مسلمات تبدو غائبة عن مدرك الطبقة السياسية، وهو ان العقد المفترض يتكون من مجموعة عقود فرعية، ذات نسغ هرموني لمصالح المجتمع والحق والمال العام ، أي ان خط شروع التعاقد لا يبدأ من تسمية (الحاكم والمحكوم) او الراعية والسلطة ، بقدر ما يبدأ من ان عقد المجتمع يبدأ وينتهي للمجتمع وان المجتمع اكبر واهم من السلطة او على الرتب هو سابق لها ومعبر عنها⁽⁵⁾، وبشكل مختزل أرى ان صياغة عقد اجتماعي سياسي تنموي جديد يتطلب الخطوات الاتية :

1- ان تُراجع الطبقة السياسية اداءها السياسي والإعلامي والميداني لفترة العراق الانتقالية ذي السقف (2003-2020) وان تدرس بإمعان اخطاها الكبرى، وما كان يجب

ان يكون سواءً أكان في الميدان التشريعي ام التنفيذي ام على مستوى الفلسفة السياسية والتربية المجتمعية والإعلامية، و التي صدرتها للرأي العام... وهذا يمكن ان يُعطي جملة من مؤشرات الأخطاء والمزالق و(ربما النجاحات) وان كانت شحيحة... تلك المرحلة يمكن ان ندعوها بالتقويم الذاتي للإداء (او ما يسمى بتحويل الصراع) وهنا التحويل بمعنى التغيير بالطريقة التي يؤثر الصراع على أنماط التواصل والتفاعل للقوى المساهمة او الراضة، من ناحية توجيهية (يمثل تحويل الصراع او الأداء بتعمد - أي بتقييم وإرادة - بهدف تقليل تقاطعات الأطراف الأخرى، وتحليل وتحويل واقع كان سيئاً الى نموذج وخريطة عمل صالحة او جيدة. فالبنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تقوم على أساس منتج وصالح في حالتها المفترضة، وتلك مقاييس تُرشد وتُعبّد طرق تحويل وتقويم الأداء باتجاه استثمار الموارد او صنع القرارات او لم تشمل الجماعات والقوى النابضة داخل الجسد الوطني (ليديريشتش، 2011).

2- اجراء حوار وطني شامل لصورة بناء الدولة او المساهمة في ادارتها من قبل أطراف ربما حالياً خارج اللعبة السياسية (كالنقايون، المتظاهرون، قادة الرأي الاكاديمي و رجال الحقوق، المثقفون والفنانون الشباب الجامعيون... الخ) وينطوي فهم تلك الصورة على مقدار التقاطعات والاقترايات وما يمكن دمجها او حلها او تغييرها بحسب متطلبات العقد الجديد. وبالإمكان الاتفاق على خريطة عمل او تسوية للكثير من السلوكيات او المفاهيم لدى أطراف النزاع (والذي يأخذ في أحيان كثيرة الخفاء او الإيحاء غير المنظور).

3- على الطبقة السياسية بعد خطوات التقييم ومن ثم التقارب او تحويل الصراع العمل على (برنامج بناء الدولة ومؤسساتها بشكل ملزم أخلاقياً ووطنياً) ليس كقاسم انتخابي او خطاب دعائي للاستمالات العاطفية والإعلامية.

4- العمل على حسم الملفات العالقة والمعطلة لبعض مفاصل الدولة (كملفات الإقليم، وقانون النفط والغاز، والمحكمة الاتحادية، وإلغاء اوامر بربر والتوازن في العلاقات الإقليمية والدولية).

5- النظر الى الحركات الاحتجاجية مطالب المتظاهرين على انها (محركات تنشيط فاعلة) للتحويل والتغيير السياسي وليست، كند او منافس سياسي او عدائي للطبقات والشباب التي عملت (كمكنزيمات ربيع العقد الاجتماعي المطلوب) وبالتالي ان تسمح

وتنمي لطبقات شبابية وقوى فكرية جديدة بالظهور والمنافسة دون ضغوط او ملامح ضغط مالي او اعلامي او ايجائي .

6- الالتفات الى البنى التحتية للثقافة والادب والفن والتاريخ باعتبارها مغذيات وطنية فاعلة وليست ثانويات من تفكير العقل السياسي.

7- الى الان لم تبلور رؤية واضحة للأحزاب السياسية عن فلسفة التربية السياسية وخلاصة ما تريده من جدوى المشاركة السياسية، انما ما تركته ووسمته سوى اشخاص يحكمون او مناصب تدير مؤسسات وليست عناصر تغيير اجتماعي بنيوي في المجتمع.

الشكل (3): أنموذج السيناريو الافتراضي الثالث: العقد الاجتماعي الجديد

مراجعة الأداء السياسي والإعلامي	حوار وطني شامل	برنامج ملزم لبناء الدولة
حسم الملفات العالقة	استيعاب الحركات الاحتجاجية	إعادة الاعتبار للثقافة والفن والتاريخ
النتيجة المتوخاة: عقد اجتماعي سياسي تنموي جديد يصفّر الأزمات ويعيد بناء الثقة بين المجتمع والسلطة.		

خامسا : قادة الراي الإعلامي ومهمات خطاب العقد الاجتماعي الجديد.

اذا كانت مهمات العقد الاجتماعي الافتراضي يستلزم طاقة سياسية ومراجعة وأدوات تجديد وتقارب مجتمعي لجميع منصات التفاعل ومحركاتها فان المعول الإعلامي للتبشير ولبناء حملة إعلامية متزنة وعلمية يمكن ان تبني وتوسع قاعدة هذا المنحى.

ولعل نشر او تثوير الأفكار المستحدثة او(مبدأ تحويل الازمات)عملت دول كبرى ابان الخمسينيات لتحويل جهود فلاحين او مثقفين او العاملين او كبار السياسيين الى تقبل او تبني فكرة جديدة لصالح المجتمع وامنة القومي او الاقتصادي، واذا كانت طلائع التأثير الأولى ابطالها قادة الراي، كمستهلكين لوسائل الاعلام او الفكر السياسي وكمصدرين في ذات الوقت ، لذا نرى ان مبدا العقد الاجتماعي يستلزم جهود قادة الراي الإعلامي وتحويل صناعة الخطاب الى مبدأ...خطاب لأجل التغيير او الإصلاح او البناء السياسي الجديد. وهذا يمكن باي حال اذا كانت الطاقة الاتصالية لأجل ثيمة متصالحة مع الوطنية او مع ارادات الجماهير والضمير الجمعي (روجرز، د.ت).

يستند مفهوم قادة الرأي (Opinioin leaders) الى عملية النقل والتفسير التي يقوم بها بعض الافراد تبعاً لتأثيرهم الشخصي والاجتماعي وقدراتهم الاتصالية والاتصالية، في تحويل ونقل الخطاب المثير او المهم بين ثنايا الوسط الاجتماعي. وقد استخدم الباحثين في المجال السياسي والاتصالي مصطلحات ترمز هذا الوسط الاجتماعي النابض بتسميات مهيبية مثل (الزعماء غير الرسميين ، أصحاب النفوذ ،صناع التغيير ،مفاتيح الاتصال) (مليكة، د.ت).

وفي المفهوم الاتصالي وصف قادة الرأي تبعاً لمفهوم (كاتز وسفليد)على انهم الأشخاص الذين يقومون بدور مزدوج في سيات الرسائل الاتصالية والخطاب السياسي على مرحلتين، من خلال تعرضهم للمضمون ومن نقله بطريقة إقناعيه او مجتمعية الى الاخرين عن طريق الاتصال الشخصي والمواجهي تربطهم روابط إيجابية قوية.⁽⁸⁾ ويمكن لهؤلاء القادة ان يصبحوا قناة وصل وجسر دلالي وادراكي وتفسيري لمحور مشروع (العقد الاجتماعي الجديد) وبالطبع يستلزم بعد ان تقوم القوى السياسية بالتصحيح الداخلي وبلورة مشروع وطني يستند الى حلول للمشكلات العالقة وتصفيها، ومن ثم إيجاد استراتيجية لبناء دولة ترنو وتعبر عن مطالب حقيقية، تتوسم ببعده مستقبلي لبوصلة دولة العراق للأجيال وللعصر الرقمي ، واعتقد غير ذلك لا يملك أي مساعد او بوصلة مجتمعية وإعلامية ان تدخل معترك التبشير، دون ان تكون الطبقة السياسية جادة وعلمية في اجراء اصلاح ذهني وبنوي فيما ستعمل.وعليه يمكن وضع مؤشرات دخول قادة الرأي في معترك مشروع (العقد الاجتماعي الجديد) وكالاتي :

1- ان يصار الى تحديد معوقات المشروع من قبل القوى السياسية وبعض قادة الفكر

والاعلام والسياسة الاكاديميين...وقد تنجم عنها المعوقات الاتية :

أ- وحدة النظرة الى تحليل أخطاء الماضي للكتل او التكوينات المذهبية

الواحدة، ومن ثم الأخرى ، ونعتقد ان من الصعوبة إقرار الأخطاء او المزالق

السياسية في قرارات اتخذت او فسادات وضحت ملامحها .

ب- تحديد من يستطيع التغيير او(تحويل الصراع) مفاتيح القوة ، وهنا قد تكون

هناك صراعات وتدافع عن من يمثل من او يقود من او يتحكم بمن .

ت- طبيعة الزمن وظروف السائدة التي يمكن ان يتبلور فيها المشروع الاجتماعي

السياسي الجديد.

ث- هل يمكن اقناع المجتمع الجماهيري بقاطرة سياسية وفكرية جديدة (كيف

سيتم التعامل مع الراضين مثلاً).

ج- ماهي الضمانات الأخلاقية والوطنية التي يمكن ان تكون بوصلة وحاكمة للأطراف .

ح- ما لمواقف الدولية والإقليمية من مشروع (تصفير الازمات او العقد الاجتماعي) وكيف يجري تسويقها إعلاميا وسياسيا.

خ- هل تتقبل الأطراف خسائر المواقف او بعض الأدوار من العقد الاجتماعي الجديد.

د- ما مدى قناعة الأطراف المتحكمة بان (لا مناص من خريطة العمل على وفق العقد الاجتماعي الجديد).

ذ- من هم المعارضون والمؤيدون المفترضون.

ر- من هم الشخصوس والمؤسسات المستقلة التي يمكن ان تلعب دورا وطرفا في ضمانات التصحيح او برام العقد الاجتماعي التقاربي الجديد.

وهناك الكثير من التساؤلات والفرضيات والمعوقات التي يمكن ان تظهر او تطفو في ساحة العمل لهذا المشروع ، وعلى اية حال وبما ان قادة الراي الإعلامي والفكري هم بيدق التواصل والاقناع للجمهور وللعمامة ، وبحسب(كاريزمية وخبرة واهلية هؤلاء) فانهم بالضرورة يمكن ان يساهموا بشكل مرتفع المهارة في مكملات الحوار ودراسته وتفسيره على افق محايد وخطاب مثير، ونرى في القيام بهذا الدور تبعا للمؤشرات الآتية :

1- الجمهور العراقي يعلم ان القنوات الفضائية والكثير من المواقع تملكها أحزاب او شخصوس او قوى سياسية من خلالها تبرز او تبرر او تنقل وجهة النظر مالكها او قائدها وبالتالي فان تحول حزمة الفضائيات وبعض قادتها الاعلاميون والاحباريون (بتوحيد الخطاب) سيولد رد فعل إيجابي تجاه الجمهور، لان التنافر في الراي الإعلامي يصنع عذابا ونفورا من المضمون غير المريح والقلق.

2- قادة الراي في العراق يشكلون حاليا قوة صامته إعلاميا (قليلة الظهور بحكم) سياسات وسائل الاعلام او طبيعة المشكلات التي تخلفها التصريحات او الظهور الإعلامي، وان حصل هذا الامر سيظهر الى منصات الاعلام الفضائي والرقمي قادة راي من الأوساط الاكاديمية والإعلامية والفكرية والفنية بشكل هائل، وذلك بوجود قضية يمكن الدفاع عنها او تفسيرها او المشاركة فيها على افق وطني مقبول .

3- على مدى عقود من العمل الإعلامي لم تكن وسائل الاعلام ناجحة في استقطاب أوساط فكرية محللة او ناقدة او مشخصة لبعض قضايا الطبقة السياسية والشؤون العامة ، الا ما ندر، وحتى بعض المحللين السياسيين ربما يتناغمون مع ضيوف اغلبهم من (البرلمانيين) او أصدقاء الكتل السياسية .

- 4- مشروع العقد الاجتماعي وتفسير الازمات يجب ان يحول الى معطى (تعاقدي أكثر ما شعاري حتى يتيح لقادة الراي او المؤيدين بلورته كإصلاح ملزم ورقابي ووطني .
- 5- يمكن ان يحول مضمون العقد الاجتماعي الى (سمعصريات متعددة) في الضخ الإعلامي وجهود قادة الراي لتقديمه كحل افضل واعتى للواقع السياسي المتردد القوة والواقعية .
- 6- يتطلب بعد الشروع بعمل اهم الأفكار وخطى التصحيح الى (حملة إعلامية تجمع شتات) وفلسفة السياسات المتناثرة للفئائيات والمنصات الإعلامية.
- 7- يمكن اشراك منظمات المجتمع المدني الرصينة والمنظمات الدولية ذات الثقة بمصلحة العراق وافقه السياسي بان تكون طرفا ضامنا، ومنصة للأفئاع الدولي والجماهيري.
- 8- على الكتل السياسية ان تصيغ ما أمكن من محاور (العقد الاجتماعي) الإصلاحى لصالح المجتمع وطبقاته المتمردة نفسيا وسلوكيا وإعلاميا على الواقع، والعمل على استمالة المجتمع بمزيد من الخسائر الوجيهة والمصلحية والسيادية لأجل مستقبل واثق الخطى.
- 9- يتطلب من القوى السياسية الثقة (بالعلم) وبمخرجات التوصيفات والبحوث والرؤى التي تنتجها الجامعات وأساتذة الاعلام السياسة والاعلام والعلوم الإنسانية الأخرى في تحليل نظم العملية السياسية وادائها المتردي.
- 10- العمل بمزيد من استطلاعات الراي الاجتماعي والسياسي، واحترام خيارات المجتمع في التجديد وتغيير مناحي الحياة والتنمية والحريات، وافق الثقة والمحبة للبلد ، وليس بالضرورة ربطه بمشروعات إقليمية ودولية .
- 11- تغيير السلوك النيابي وتحويلة من منصات الخطاب الإعلامي اليومي الى تفعيل (الاتصال المباشر-المواجهي) للتعرف على حجم المعاناة والواجع التي يتعرض لها (الناخبون) كما يحلو للبعض ان يطلقها.
- 12- ان تقدم الرؤى السياسية اشخاص لهم تجربة ومهارات في تحليل المجتمع، وقدرات حقيقة في بناء برلمان بناء ومصحح يثار لسنوات الإرهاب والقحط وتدني الخدمات وضرورات الحياة على مدى 17 عام المنصرمة وما قبلها من حرب وجور وحصار.

المصادر

1. عواد، علي. (2008). الإعلام والرأي العام. بيروت: بيسان للنشر.
2. كاستلز، مانويل. (2017). شبكات الغضب والأمل: الحركات الاحتجاجية في عصر الإنترنت (هايدي عبد اللطيف، مترجمة). القاهرة: دار سعد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

3. القيم، كامل، وآخرون. (2009). موقف وسائل الإعلام تجاه ظاهرة العنف. بابل: الدار العربية، مركز المرأة لمراقبة وسائل الإعلام.
4. محمد، محمد علي، ومحمد، علي عبد المعطي. (د.ت). السياسة بين النظرية والتطبيق. ورد في: عجلان، محمد. مفهوم العقد الاجتماعي.
5. تسو، لاو، وآخرون. (2008). النظام التلقائي (ديفيد بوز، محرر؛ صلاح عبد الحق، مترجم). بيروت: رياض الريس للكتب.
6. مكاي، حسن عماد. (2005). الإعلام ومعالجة الأزمات. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
7. لوك، وهيوم، وروسو. (2019). العقد الاجتماعي (عبد الكريم أحمد، مترجم). القاهرة: دار سعد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
8. ليديرشتش، جون بول. (2011). تحويل الصراع (وجدي وهبة وكاملة إيليا، مترجمان). مصر: دار الثقافة.
9. حجازي، محمد مصطفى. (1982). البناء الاجتماعي (ط. 2). القاهرة: دار غريب.
10. روجرز، إيفريت م. (د.ت). الأفكار المستحدثة وكيف تنتشر (سامي ناشدة، مترجم). القاهرة: عالم الكتب.
11. مليكة، لويس كامل. (د.ت). سيكولوجية الجماعة والقيادة: دراسة سوسومترية في أنماط الاتصال والتأثير. سرس اللبان: مركز تنمية المجتمع العربي.